مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٧

موقف الولايات المتحدة الامريكية من العلاقات العراقية الكويتية (١٩٦١-١٩٩٠)

أ. م. د ايهاب حسين علي حسين

مديرية تربية بابل

الكلية التربوية المفتوحة

البريد الإلكتروني Email : alehab446@gmail.com

الكلمات المفتاحية: ١- العراق ٢- الكويت ٣- السياسة ٤- الحدود ٥- استقلال

كيفية اقتباس البحث

حسين، ايهاب حسين علي ، موقف الولايات المتحدة الامريكية من العلاقات العراقية الكويتية (١٩٦١-١٩٩٠) ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٧ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The US position on Iraqi-Kuwaiti relations (1961-1990)

Assistant Professor Dr. EHAB HUSIN ALI HUSIN
Babylon Education Directorate
Open Educational College

Keywords : 1- Iraq 2- Kuwait 3- Politicians 4- Borders 5- Independence

How To Cite This Article
HUSIN , EHAB HUSIN ALI, The US position on Iraqi-Kuwaiti relations (1961-1990) ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2026,Volume:16,Issue 7.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

ABSTRACT;

Iraqi-Kuwaiti relations witnessed a noticeable tension in the sixties of the last century, as that period was decisive in shaping the nature of relations between the two countries. The events that took place during that period can be viewed. In 1961, Kuwait gained its independence from Britain, and this event was a turning point in relations with Iraq. There were ongoing disputes between Iraq and Kuwait over the borders ,Iraq claimed parts of Kuwait's territory, justifying this by saying that Kuwait had been part of the Ottoman province of Basra before becoming an independent state in 1961 ,Shortly after independence, Iraq, under the leadership of Abdul Karim Qasim, declared Kuwait part of Iraq, which led to a political and military crisis. Iraq's claim to Kuwait led to British military intervention , British forces were deployed to Kuwait to protect it, and the British forces were later replaced by Arab forces affiliated with

the Arab League. This crisis led to significant tensions in the region and affected relations between the two countries for years. In 1963, the new Iraqi government, led by Abdul Salam Arif, recognized Kuwait's independence, which eased tensions between the two countries. An agreement was signed between the two countries recognizing the border between them, but some border issues remained unresolved .

For a long time, the sixty-year period was full of challenges in the Iraqi-Kuwaiti relations, as it was punctuated by political crises and border tensions, especially due to border issues and mercenary claims. Although Kuwait gained its independence, Iraq was completing the independence of Kuwait indirectly, which led to tension in relations between the two control. Despite this control, the government tried to maintain political relations with Kuwait ,Especially with regard to inter-Arab relations and interests in the region, in addition to the tensions between the two countries, there were also interventions from major powers such as Britain and the United States ,which had a significant influence in shaping regional policies during that period. Overall, relations between Iraq and Kuwait in the 1960s were dominated by tensions due to border and political issues, an issue that continues to affect relations between the two countries to this day .

الملخص :

شهدت العلاقات العراقية الكويتية في الستينيات من القرن الماضي توترًا ملحوظًا، حيث كانت تلك المدة حاسمة في تشكيل طبيعة العلاقات بين البلدين ،ويمكن النظر للأحداث التي شهدتها تلك المدة ،ففي عام ١٩٦١، نالت الكويت استقلالها عن بريطانيا، وذلك الحدث كان نقطة تحول في العلاقات مع العراق ،اذ كانت هناك خلافات مستمرة بين العراق والكويت حول الحدود ،وكان العراق يطالب بأجزاء من أراضي الكويت، مبررًا ذلك بأن الكويت كانت جزءًا من ولاية البصرة العثمانية قبل أن تصبح دولة مستقلة في عام ١٩٦١،اذ بعد فترة وجيزة من الاستقلال، أعلن العراق بقيادة عبد الكريم قاسم أن الكويت جزء من العراق ،مما أدى إلى أزمة سياسية وعسكرية ،اذ تسببت مطالبة العراق بالكويت في تدخل عسكري بريطاني ،وتم على اثرها نشر قوات بريطانية في الكويت لحمايتها ،وتم استبدال القوات البريطانية فيما بعد بقوات عربية تابعة لجامعة الدول العربية ،ان تلك الأزمة أدت إلى توترات كبيرة في المنطقة وأثرت على العلاقات بين البلدين لسنوات ،وفي عام ١٩٦٣، اعترفت الحكومة العراقية الجديدة بقيادة عبد السلام عارف باستقلال الكويت، مما خفف حدة التوتر بين البلدين ،وتم توقيع اتفاقية بين البلدين تعترف بالحدود بينهما، ولكن بقيت هنالك بعض القضايا الحدودية عالقة.

بشكل عام، كانت الستينيات فترة مليئة بالتحديات في العلاقات العراقية الكويتية، حيث تخللتها أزمات سياسية وتوترات حدودية ،خاصةً بسبب قضايا الحدود والمطالبات الإقليمية ،على الرغم من أن الكويت حصلت على استقلالها ،إلا أن العراق كان يعترض على استقلال الكويت بشكل غير مباشر ،مما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين بين الحين والاخر ،على رغم من هذه التوترات ،حاولت الحكومة العراقية الحفاظ على علاقات سياسية مع الكويت ،خاصةً في ما يتعلق بالعلاقات العربية المشتركة والمصالح في المنطقة ،وإلى جانب التوترات بين البلدين، كانت هناك أيضًا تدخلات من القوى الكبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة، التي كان لها تأثير كبير في تشكيل السياسات الإقليمية في تلك الفترة ،ويمكن القول إجمالاً، كانت العلاقات بين العراق والكويت في الستينات تسيطر عليها التوترات بسبب القضايا الحدودية والسياسية ،وهي مسألة استمرت تؤثر على العلاقات بين البلدين حتى يومنا هذا .

المقدمة :

العلاقات العراقية – الكويتية هي واحدة من أكثر العلاقات المثيرة والشائكة في منطقة الخليج العربي ،اذ واجهت تلك العلاقات التوتر وعدم الاستقرار خلال فترات مختلفة نتيجة مجموعة من المشاكل السياسية والاقتصادية بين البلدين.

كانت الولايات المتحدة الامريكية خلال تلك المدة المؤثر سلباً وإيجاباً على طبيعة العلاقات بين العراق والكويت بما يتناسب مع طبيعة وتوجهاتها ،ومصالحها في المنطقة خصوصاً ،وأن تلك المدة قد شهدت تزايداً في نمو المصالح الأمريكية في منطقة الخليج بشكل عام ومنها العراق والكويت ،وكان هناك مجموعة من المشاكل العالقة بين البلدين أهمها مشكلة الحدود ،وتمت تغذية الخلافات وتعميقها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ،وعملت بعمق على استغلال تلك المشكلات خدمة لمصالحها في البلدين الجارين ،ولم تسع إطلاقا الى إنهاء تلك المشاكل العالقة، لأنها كانت بالحقيقة المستفيد الأول من استمرارها.

اولاً : الادعاءات العراقية في الكويت وموقف الولايات المتحدة الامريكية منها :

ايقنت الحكومة البريطانية برئاسة (هارولد ماكميلان) ان اتفاقية الحماية لعام ١٨٩٩ لم تعد صالحة لتكون اساسا للعلاقات البريطانية – الكويتية ، اذ وصفها (وليم لويس) المقيم البريطاني في الخليج العربي بأنها لم تعد تنسجم مع سيادة واستقلال الكويت ، لهذا اعلنت بريطانيا في(التاسع عشر من حزيران ١٩٦١) الغاء اتفاقية ١٨٩٩ وعقد اتفاقية جديدة مع الشيخ عبدالله سالم الصباح الذي اعلن بموجبها استقلال الكويت ، لتبدأ مرحلة جديدة في علاقات الكويت

الخارجية بما فيها علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية التي رحبت بهذه المعاهدة واعلنت دعمها ومساندتها الاستقلال وسيادة الكويت[١].

ارسل رئيس الحكومة العراقية عبد الكريم قاسم بعد يوم واحد من توقيع المعاهدة بين الكويت وبريطانيا برقية الى امير الكويت ، اكد فيها ان اتفاقية عام ١٨٩٩ لم تكن شرعية وانها عقدت دون علم الدولة العثمانية آنذاك ، كما وعد بالوقوف مع الكويت حال تعرضها الى خطر خارجي ، ولم يشر في البرقية الى اعترافه باستقلال الكويت[٢].

بدأت الازمة العراقية- الكويتية عندما عقد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا بوزارة الدفاع في (الخامس والعشرين من حزيران ١٩٦١) دعا فيه بضم الكويت الى العراق باعتبارها جزءا مكملا للأراضي العراقية التي تم اقتطاعها منذ عام ١٨٩٩ مستندا في ذلك على الوثائق الرسمية والتاريخية التي تثبت على ان الكويت قضاء تابع الى لواء البصرة اضافة الى العلاقات الاجتماعية والثقافية التي تربط ابناء الشعبين ، كما صرح عبد الكريم قاسم في هذا المؤتمر قائلا : " **ان الجمهورية العراقية قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التي استولت عليها بريطانيا بالقوة** "[٣].

اثارت هذه التصريحات حكومة وشعب الكويت اذ اصدرت الحكومة الكويتية بيانا اعلنت فيه استنكارها ورفضها لهذه التصريحات ، واكدت ان الكويت دولة مستقلة ذات سيادة معترف بها دوليا ، وانها مصممة على الدفاع عن استقلال وسيادة بلادها وقد ختمت الحكومة الكويتية بيانها بإعلان حالة الطوارئ ، كما خرجت مظاهرات شعبية واسعة رافضة ومستنكرة لتصريحات وتهديدات عبد الكريم قاسم واعلنت عن استعدادها لحمل السلاح للدفاع عن اراضيها ، وعلى اثر ذلك سارعت الحكومة البريطانية بإعطاء الاوامر الى اسطولها في الخليج العربي للتحرك اذا استلزم الامر لحماية الكويت[٤] .

تزامن ذلك مع بداية الازمة وصول الديمقراطيين في الولايات المتحدة الامريكية الى الحكم برئاسة (جون كنيدي) الذي حاول ان يبدأ مدة رئاسته بنصر سياسي واعادة بعض النفوذ الذي فقدته الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط لصالح الاتحاد السوفيتي، اذ اولى اهتماما كبيرا بدول المنطقة لما لها من اهمية استراتيجية واقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، كما سعى لحل مشاكل المنطقة وترتيب اوضاعها بما يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة الامريكية[٥] .

من جانب آخر فحسب معاهدة الاستقلال الموقعة بين الكويت وبريطانيا ، فان الاخيرة هي المسؤولة عن حماية الكويت اذا ما تعرضت لخطر خارجي ، ولهذا فقد حشدت بريطانيا قواتها

في المنطقة استعدادا لتدخلها اذا ما تعرضت الكويت الى هجوم عراقي ،حظيت الاجراءات البريطانية بتأييد الولايات المتحدة الامريكية واعلنت رفضها لتصريحات وتهديدات عبد الكريم قاسم ، اذ اشارت احدى البرقيات الامريكية في (السادس والعشرين من حزيران ١٩٦١) على ان هذه التصريحات تتصف بالوقاحة والبذاءة وقلة الدراسة[٦].

دفعت هذه التطورات الشيخ عبد الله سالم الصباح لمعرفة الموقف الرسمي للإدارة الامريكية من خلال تصريح يصدر من مسؤول رفيع المستوى في الحكومة الامريكية ، وعلى هذا الاساس ارسلت وزارة الخارجية الامريكية برقية الى قنصليها في الكويت اكدت فيها بأنها لا تنوي التدخل بشكل مباشر في هذه الازمة ، وانه من الضروري تسوية هذه الازمة بالطرق الدبلوماسية ، ولا سيما ان للولايات المتحدة الامريكية مصالح اقتصادية واستراتيجية في كلا الدولتين ، كما اكدت البرقية على تبليغ القنصل الامريكي في الكويت الشيخ عبدالله سالم الصباح شفويا باعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالكويت دولة مستقلة [٧].

نتيجة لاستفحال الازمة بين العراق والكويت عقد الرئيس الامريكي كيندي اجتماعا لمجلس الامن القومي في (التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦١) ضم سفراء الولايات المتحدة الامريكية لعدد من الدول العربية والاجنبية لمناقشة تطورات الشرق الاوسط السياسية ، وحينما سأل الرئيس كيندي السفير الامريكي في السعودية باركر هارت عن مدى خطورة الوضع في الكويت وعن التحرك العسكري السعودي نحو الحدود الكويتية اجابه قائلا : " **ان الهدف من التحرك السعودي هو الدفاع عن استقلال الكويت ضد التهديد العراقي** "[٨] .

من اجل تطويق الازمة سعت الادارة الامريكية لتنسيق جهودها مع بريطانيا ومحاولة اقناع الحكومة العراقية بعدم اللجوء الى القوة ، ودعت الى ضرورة احلال قوات عربية مشتركة في الكويت تكون بديلا عن القوات البريطانية ، كما دعت الحكومة الكويتية الى الاطمئنان على سلامة اراضيها من اي تهديد خارجي ، والموافقة على مغادرة القوات البريطانية مع البقاء على قوة صغيرة تشكل قوة زمنية ، وبالفعل تم انزال قوات عربية مشتركة حلت محل القوات البريطانية في الكويت[٩] .

اشارت البرقية الامريكية المرسلة الى مكتب مساعد وزير الخارجية ، ان وجود قوات عربية في الكويت ستشكل رادعا ضد الهجوم العراقي على حد تعبير البرقية ، فضلا عن ان العراق لن يهاجم قوات عربية ، كما عملت الادارة الامريكية على دعم سيادة الكويت من خلال ادخالها في المنظمات الاقليمية والدولية ، اذ رحبت بطلب الكويت للانضمام الى هيئة الامم المتحدة الا ان

هذا الطلب رفض بالفيتو السوفيتي الذي لقي ترحيب من قبل الحكومة العراقية ، وقد اصيب المندوب الامريكي لدى الامم المتحدة بخيبة امل لاستخدام الاتحاد السوفيتي حق الفيتو[١٠].

ازاء ذلك رأت الادارة الامريكية ضرورة انتهاج سياسة جديدة تجاه الازمة للمحافظة على مصالحها في المنطقة ، اذ بعث السفير الامريكي في بغداد (جون جيرينكان) برقية الى وزارة الخارجية الامريكية في (الثامن والعشرين من كانون الاول ١٩٦١) دعا فيها على ضرورة ان تحظى الكويت بدعم ومساندة حقيقة من قبل الدول العربية ، لان وجود القوات البريطانية سيعطي الشرعية الدولية لعبد الكريم قاسم للطعن باستقلال الكويت[١١].

ايدت الادارة الامريكية اقتراح السفير ، بالمقابل صدر تصريح من وزارة الخارجية العراقية في (الثامن من كانون الثاني١٩٦٢) طالب فيه بعدم الاعتراف بدولة الكويت وخلافا لذلك فان العراق سيقطع علاقاته الدبلوماسية مع الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت، ولهذا جاء طرد السفير الامريكي جون جيرينكان من بغداد بعد يوم واحد من استقبال السفير الكويتي في واشنطن (الاول من حزيران ١٩٦٢) كما عملت الحكومة العراقية على تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع الولايات المتحدة الامريكية ، الامر الذي زاد من تأزم العلاقات بين البلدين[١٢].

دفعت هذه التطورات الى زيادة العراق علاقاته بالاتحاد السوفيتي ، اذ اشارت برقية بعثها مساعد وزير الخارجية الامريكي الى وزارة خارجيته اكد فيها على فتح العراق باب الاستثمارات والمشاريع التجارية والاقتصادية امام الاتحاد السوفيتي ، الامر الذي دفع بالولايات المتحدة الامريكية لمحاولة احتواء الازمة العراقية الكويتية حفاظا على مصالحها في العراق والكويت ، ولاسيما وانها تمتلك (٢٣,٧٥) من حصة شركة نفط العراق وما يقارب (٥٠%) من شركة نفط الكويت [١٣]، اذ عملت على اعادة النظر في سياستها تجاه العراق بعدما تأكد لها ان شعبية عبد الكريم قاسم بدأت بالتراجع وان الوضع الداخلي يميل الى الاطاحة به ، بالمقابل سعت الادارة الامريكية لتطمين الكويت من عدم قدرة العراق على مهاجمتها ، وذلك لوجود رادعين اساسيان يقفان بوجه القوات العراقية :

اولهما : وجود القوات العسكرية البريطانية القادرة على صد الهجوم العراقي.

ثانيهما : قبول الكويت عضوا في الجامعة العربية اعطاها الصفة الرسمية لاستقلالها وسيادتها[١٤].

استمرت الازمة العراقية –الكويتية الى قيام انقلاب(الثامن من شباط ١٩٦٣) الذي اطاح بحكومة عبد الكريم قاسم ،اذ اعترفت الولايات المتحدة الامريكية بالحكومة الجديدة مقابل تنفيذها لالتزامات الدولية واتباع سياسة جديدة تنسجم مع سياسة الادارة الامريكية في منطقة الخليج

العربي، وفي تقرير اعدته الخارجية الامريكية الى سفاراتها في دول العالم بما فيها السفارة الامريكية في بغداد والكويت في (اذار ١٩٦٣) دعت فيه الحكومتين العراقية والكويتية الى تحسين العلاقات بينهما ، وان تعترف الحكومة العراقية بالسيادة الكويتية على اراضيها مقابل استثمار الاموال الكويتية داخل العراق كما حدث السفيرين في كلا البلدين للسعي من اجل تحقيق ذلك خدمتا للمصالح الامريكية في المنطقة[١٥].

وعلى وفق ما تقدم بادرت الحكومة الكويتية بتقديم التهاني للحكومة العراقية الجديدة التي تشكلت بعد الانقلاب ، كما زار وفد كويتي بغداد في (اذار ١٩٦٣)،وجرى مباحثات مع المسؤولين العراقيين وبعد مرور شهرا واحدا على الزيارة الوفد الكويتي ارسلت الحكومة العراقية وفدا الى الكويت لمناقشة وبحث مستقبل العلاقات بين البلدين[١٦].

واستمرت المباحثات بين الحكومتين الى ان تم التوصل الى اتفاق ينهي جميع المشاكل بين البلدين في (الرابع من تشرين الاول ١٩٦٣) واعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت ، فكان من الطبيعي ان ترحب الولايات المتحدة الامريكية بهذا الاتفاق الذي زاد من استقرار دول المنطقة ، ولا سيما الدول التي تعدها الادارة الامريكية جزءا من مصالحها القومية[١٧].

وعلى اثر الاتفاق اعلاه انتهى رسميا مطالبة العراق بضم الكويت الى اراضيه وتحسنت العلاقات بين البلدين نوعا ما ، الا ان ذلك لم يستمر طويلا اذ عادة وتأزمت الامور مرة اخرى ، ولا سيما الخلاف حول ترسيم الحدود والسيطرة على بعض الجزر البحرية ، ففي عام ١٩٦٦ اجرت الكويت مباحثات مع ايران والسعودية حول الجرف القاري الامر الذي اثار حفيظة العراق لعدم اشراكه في هذه المباحثات ، اضافة الى اعتبار الجرف القاري جزء من الحقوق البحرية للعراق في الخليج العربي[١٨].

عادت العلاقات العراقية–الكويتية الى التوتر من جديد عام ١٩٦٩ عندما طلب العراق من الكويت السماح بتمركز بعض القوات العراقية في الاراضي الكويتية للدفاع عن ميناء ام قصر ضد أي هجمات ايرانية لكن الكويت رفضت ذلك ، ونتيجة لتأزم الامر عقد الكويت مع الولايات المتحدة الامريكية معاهدة صداقة وأمن عام ١٩٧٢ بسبب التخوف الكويتي من الهجوم العراقي ، وفي العام نفسه رحبت الكويت بزيارة السفن الامريكية الى الكويت، الا ان هذه العلاقة اصابها نوع من الفتور ابان حرب تشرين الاول عام ١٩٧٣ بين مصر واسرائيل ووقف الولايات المتحدة الامريكية الى جانب اسرائيل ، نتيجة لذلك اصبحت الكويت من الدول التي قررت ايقاف ضخ النفط عن الشركات الامريكية.

وفي عام ١٩٧٣عادت الازمة الكويتية للظهور وكان السبب هذه المرة مطالبة العراق للحكومة الكويتية بتأجير جزيرتي وربة وبوبيان لمدة ٩٩ عاما ، كما قامت القوات العراقية بمهاجمة مركز الصامتة الحدودي الكويتي واحتلاله في (العشرين من اذار ١٩٧٣)، وقد وقفت الولايات المتحدة الامريكية الى جانب الكويت في هذه الازمة وذلك بعد توغل القوات العراقية مسافة ثلاثة اميال داخل الاراضي الكويتية اذ تحرك الاسطول الامريكي الخامس المرابط في الخليج العربي باتجاه المياه الاقليمية الكويتية ، وعلى اثر الوساطة العربية لحل المشكلة انسحبت القوات العراقية من الصامتة ، وزار وفد عراقي رسمي الكويتي في (السادس من نيسان ١٩٧٣) عرفت بعدها بمسألة الحدود بين البلدين حتى عام ١٩٧٩ لتدخل مرحلة جديدة في عهد الرئيس العراقي صدام حسين[١٩].

وأعقب ذلك اصطفاف الكويت بجانب العراق في نزاعه الذي دام ثماني سنوات مع إيران بين الأعوام (١٩٨٠-١٩٨٨) حيث تعرضت الكويت إلى العديد من المخاطر التي أثرت بشكل مباشر على أمنها من قبل ايران ، وقد كان الجميع يعتقدون بأن نهاية الحرب بين العراق وإيران ستجلب الاستقرار والامتنان من الجانب العراقي للكويت، في البداية اعلنت الكويت وقوفها على الحياد الا انها بعد ذلك ايدت العراق في حربه ، وفي عام ١٩٨٢ قامت ايران بضرب ناقلات النفط الكويتية ، واثر ذلك سلبا على صادرات الكويت النفطية للولايات المتحدة الامريكية وعلى الرغم من ذلك لم تتدخل الولايات المتحدة الامريكية وذلك لإجبار الكويت على تقديم المزيد من التسهيلات والقواعد العسكرية للولايات المتحدة الامريكية في الكويت[٢٠].

بعد نهاية الحرب العراقية الايرانية لجأ العراق الى احياء النزاع الحدودي مع الكويت بحثا عن حلول لازمته الاقتصادية التي خلفتها الحرب ، وفي اواخر تموز عام ١٩٨٨ عقد الرئيس صدام حسين اجتماعا وضع فيه الخطوط العريضة لملامح خطة اطلق عليها (يوم النداء) والتي تقضي الى ضم الكويت ، قام العراق بغزوه المفاجئ للكويت في اب ١٩٩٠ منهياً بذلك حقبة من تاريخ العلاقات العراقية – الكويتية التي كانت في أوج تحسنها بسبب جنون العظمة وحب التوسع الإقليمي وعدم مراعاة القوانين الدولية من قبل الرئيس العراقي صدام حسين، والتي أدت إلى الإطاحة بنظامه بعد ذلك[٢١].

ثانياً : الانسحاب البريطاني من الخليج العربي واثره على السياسة الامريكية اتجاه الكويت .

اصدر هارولد ويلسون زعيم حزب العمال ورئيس الحكومة البريطانية في (السادس عشر من كانون الثاني ١٩٦٨) قرارا بالانسحاب العسكري من المنطقة الواقعة شرق السويس في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٧١ وفي السياق نفسه اوفدت الحكومة البريطانية بعض من مسؤوليها الى

الخليج العربي ، اذ زار (جررنوي روبرتس) وزير الدولة لشؤون الخارجية بعض الامارات ومنها الكويت بهدف ترتيب الاوضاع والسعي لقيام تحالف بين دول المنطقة لتحقيق الاستقرار السياسي والامني في الشرق الاوسط [٢٢].

على اية حال ، لم ترحب الولايات المتحدة الامريكية بقرار الحكومة البريطانية لانسحاب من الخليج العربي ، على الرغم من ان ذلك يعد فرصة ذهبية لها للانفراد بنفوذها في المنطقة وابعاد القوى المنافسة لها ، ولا سيما وانها تعد الخليج العربي منطقة استراتيجية لمصالحها ، لسببين هما قيمتها النفطية وقربها من الاتحاد السوفيتي ، امام هذا الامر اعلن الرئيس جونسون ان الولايات المتحدة الامريكية غير عازمة على ملئ الفراغ الذي سينشأ عن الانسحاب البريطاني ، وذلك بسبب انشغالها بحرب فيتنام ، لذا حاولت الادارة الامريكية اقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن قرارها وبقاء قواتها العسكرية في الخليج العربي ، وعدت الادارة الامريكية الانسحاب البريطاني بمثابة اضعاف للاستراتيجية الامريكية[٢٣] .

سعت الولايات المتحدة الامريكية الى مد جسور التعاون مع حكومات المنطقة ومنها الكويت في محاولة منها لأقناعها برفض القرار البريطاني ، الا ان هذه الدول بما فيها الكويت رحبت بقرار الانسحاب العسكري البريطاني من الخليج العربي ، امام هذا الواقع سعت الولايات المتحدة الامريكية الى تطوير علاقاتها مع اغلب دول الخليج ومنها الكويت ، لا سيما بعد ادراكها اهمية الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع بها الكويت في المنطقة ، فضلا عما تملكه من موارد نفطية ضخمة ، بالمقابل ادركت الحكومة الكويتية مدى الاخطار الخارجية المحيطة بها المتمثل بالخطر الشيوعي القادم من الاتحاد السوفيتي والحركات الثورية القومية[٢٤].

ازاء ذلك ارسلت السفارة الامريكية في الكويت برقية في(الحادي والعشرين من شباط ١٩٦٨) حول تقييم السياسة الامريكية في الكويت ،اشارت فيها الى اهمية الكويت بالنسبة للسياسة الامريكية المستقبلية ،لا سيما بعد نضوج الفكر السياسي لأغلب القادة الكويتيين ، كما اشارت البرقية الى السعي لإقامة تحالفات عسكرية تكون الكويت جزءا منها من اجل ضمان آمن وسلامة المنطقة بعد الانسحاب البريطاني منها ، وفي ضوء ذلك عقد وزير الخارجية الكويتي صباح الاحمد سلسلة اجتماعات مع السفير الامريكي (كوتام) في (تموز ١٩٦٨) للتباحث حول اهمية الوجود العسكري الامريكي في المنطقة ، لا سيما بعد المباحثات التي جرت بين صباح الاحمد والسفير البريطاني بشأن الغاء اتفاقية (التاسع عشر من حزيران ١٩٦١) وعقد اتفاق جديد في (الثالث عشر من ايار ١٩٦٨) ينص على اقامة علاقات بين البلدين مبنية على اساس

الصداقة والتعاون تماشيا مع قرار الحكومة البريطانية الخاص بالانسحاب من منطقة الخليج العربي[٢٥].

وفي خضم هذه التطورات ، شهدت العلاقات الامريكية –الكويتية تقدما ملحوظا وعلى الاصعدة كافة ، اذ اسهمت الزيارات المتبادلة على المستوى الدبلوماسي في تعزيز اواصر هذه العلاقات ، لا سيما بعد زيارة الامير صباح سالم الصباح في (الحادي عشر من كانون الاول ١٩٦٨) الى الولايات المتحدة الامريكية ، التي وصفت بأنها لأجراء مباحثات مع الرئيس جونسون بشأن القضايا السياسية والاقتصادية التي تخص المنطقة العربية ، وعقد الرئيس الامريكي جونسون اجتماعا موسعا في البيت الابيض حالما وصل الامير صباح الى واشنطن من اجل التباحث حول اوضاع الخليج العربي وما ستؤول اليه الامور بعد الانسحاب البريطاني وغيرها من الامور[٢٦].

ومع بداية عام ١٩٦٩ استلم الرئيس الامريكي نيكسون منصبه كرئيس للولايات المتحدة الامريكية الذي وضع نصب عينيه كيفية تحجيم النفوذ السوفيتي في الشرق الاوسط والحفاظ على ثروات الخليج العربي ، ادركت الادارة الامريكية بان بريطانيا مصممة على تنفيذ قرارها الانف الذكر، امر الرئيس نيكسون رئيس مجلس الامن القومي (هنري كيسنجر) بتقديم مذكرة مكونة من عدة خيارات للسياسة الامريكية في الخليج العربي ، وفعلا قدم كيسنجر في (تموز ١٩٦٩) عدة خيارات ابرزها : خلق قوى محلية تتحمل مسؤولية الدفاع عن المنطقة ، وقد اعلن الرئيس نيكسون عن موافقته على هذا النوع من السياسة الجديدة في المنطقة التي عرفت ب (مبدأ نيكسون) ووقع اختيار الادارة الامريكية على ايران والمملكة العربية السعودية من اجل تنفيذ سياستها الجديدة التي سميت ب(سياسة العمودين) [٢٧].

والجدير بالذكر ان الحكومة الكويتية رفضت قيام أي تحالف عسكري في المنطقة ، مؤكدة على ضرورة تعاون جميع الدول من اجل ضمان استقرار الخليج العربي رافضة أي دعم اجنبي لأي دول في المنطقة ، وقد صرح الوزير صباح الاحمد الجابر الصباح ازاء هذا الامر في مؤتمر صحفي عقده في (تموز ١٩٧٠) ،اذ اعلن ان الكويت لا تؤمن بما يسمى ب(الفراغ الامني) مؤكدا على ضرورة اتمام الانسحاب البريطاني في الموعد المحدد [٢٨].

وفي منتصف عام ١٩٧١ ومع اقتراب الموعد المحدد للانسحاب البريطاني من الخليج العربي ، سعت الادارة الامريكية الى كسب ود اغلب دول المنطقة من خلال الزيارة الرسمية ، التي اعتمدتها كجزء من وسائل سياستها الجديدة في المنطقة ، ففي (تموز عام ١٩٧١) زار(وليام روجرز) وزير الخارجية الامريكية عددا من الدول بما فيها الكويت ، وقد صرح بعد اجراء

مباحثاته مع الجانب الكويتي قائلا : " **ان امريكا لا تطالب بأي امتيازات خاصة ولكنها تدعو الى تحقيق التقدم والاستقرار في الخليج العربي عن طريق التعاون مع دول المنطقة**"[٢٩] ، بالمقابل ابلغت الكويت عن طريق الناطق الرسمي باسم الحكومة وليام روجرز ان الخليج العربي ليس بحاجة الى احلاف تحمية ولا لأية قوى خارجية ، وان الكويت لن تشارك في مثل هذه المشروعات ، ثم اضاف ان الكويت ستعمل جاهدة مع شقيقاتها من الدول المجاورة من اجل الحفاظ على المصلحة العامة لشعوب هذه الدول[٣٠] .

ثالثاً : حرب الناقلات واثرها على السياسة الامريكية اتجاه الكويت .

في كانون الاول عام ١٩٨٦ طلبت الكويت من حرس السواحل التابع للولايات المتحدة الامريكية تزويدهم بمتطلبات تسجيل السفن التجارية ، اذ ان الكويت عدو ان رفع علم الولايات المتحدة الامريكية على ناقلاتهم النفطية سيحميها من مخاطر الحرب ، وذلك للأهمية الكبيرة التي توليها الولايات المتحدة الامريكية لناقلات النفط ، واعلان تأييد الولايات المتحدة الامريكية لعقد مؤتمر القمة الاسلامية في الكويت ، وكذلك اعلان (واينبرغر) وزير الدفاع الامريكي عن استعداد بلاده لمواجهة الاتحاد السوفيتي الذي يروم غزو الخليج العربي واحتلال منابع النفط الموجودة في هذه المنطقة الحيوية على حد زعم الولايات المتحدة الامريكية [٣١].

كذلك اعلان ايران انها ستستأنف حرب الناقلات بعد ان ادخلت صواريخ ايطالية الصنع منذ بداية عام ١٩٨٧ ، وفي ذلك الصدد اكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح ان موعد القمة الاسلامية في الكويت هو (السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٧) وان ايران يمكنها حضور المؤتمر شأنها شأن أي دولة اسلامية، هددت ايران بعمل عسكري في حال عقد المؤتمر في تلك المدة ، فقامت ايران باعتداءات على ناقلات النفط ، وقد اوضحت ايران ان سبب امتناعها عن المشاركة في المؤتمر بسبب الموقف الكويت المؤيد للعراق خلال الحرب العراقية الايرانية ، وان ايران تفضل مكانا آخر غير الكويت لعقد المؤتمر[٣٢] .

فرضت ايران حصارا على الموانئ الكويتية ، وشعرت الكويت ان نيران المدافع الايرانية باتت تهدد ناقلات نفطها ولاسيما بعد ان قامت ايران بعمل مواقع لأطلاق الصواريخ المضادة للسفن داخل الاراضي العراقي في الفاو التي كانت ايران تحتل جزءا كبيرا منها منذ عام ١٩٨٦ ، مما جعل العاصمة الكويتية(مدينة الكويت) ومنطقة الميناء وناقلات النفط الكويتية في مدى الصواريخ الايرانية ، قرر مجلس الامن الدولي عقد جلسة طارئة لمناقشة مخاطر حرب الخليج وهو ما لقي تأييدا من الشيخ جابر الأحمد الصباح ، واعلن الرئيس ريغان ان حرب الخليج تهدد مصالح

الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي وفي الوقت نفسه داعيا ايران الى الكف عن استهداف ناقلات النفط الكويتية لان الكويت اكثر الدول التي تضررت بسبب تلك الحرب[٣٣].

بدأت جلسات مجلس القمة الاسلامية في الكويت في(السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٧) بحضور جميع الدول الاسلامية باستثناء ايران التي رفضت المشاركة وافغانستان التي تم تعليق عضويتها منذ الاحتلال السوفيتي لها ، وختمت القمة الاسلامية في الكويت اعمالها (التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٧) وقد اكد الحضور جميعا دعوتهم لوقف الحرب العراقية –الايرانية سلميا والدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام[٣٤].

بعد انتهاء مؤتمر القمة الاسلامية في الكويت ، اصبح الشغل الشاغل للقيادة الكويتية هو كيفية ايقاف حرب الناقلات التي اثرت على عملية تصدير النفط بشكل كبير كان يعتمد على النفط ، بيد ان المواجهة البحرية أي (حرب الناقلات) لم تقتصر على ايران فقط بل ان العراق كان له دور بذلك ولم تسلم حتى سفن الولايات المتحدة الامريكية ، اعلنت الولايات المتحدة الامريكية انها تساند القيادات الكويتية وقراراتها ومساعيها لوضع نهاية لحرب الخليج واضافت الخارجية الامريكية ان الولايات المتحدة الامريكية لن تقف مكتوفة الايدي اذا تعرضت احدى ناقلاته النفطية المؤجرة لدول الخليج العربي لأي تهديد[٣٥] .

ادت حرب الناقلات الى قلة عدد السفن في مياه الخليج العربي اذ وصلت الى (٢٥%) عما كانت عليه قبل الحرب ، وادى اتساع حرب الناقلات وقصف ايران والعراق العديد من السفن الاجنبية لمختلف دول العالم الى الاضطرار الكويت الى رفع العلم السوفيتي على ناقلاتها النفطية لتجنب القصف الجوي لتلك الناقلات ، كذلك قامت باستئجار ناقلات نفط امريكية للغرض نفسه ، واعلنت الولايات المتحدة الامريكية انها ستتخذ اجراءات عسكرية لحماية قواعدها في الخليج العربي وحماية ناقلات النفط ، طلبت الكويت برفع علم الولايات المتحدة الامريكية على ناقلاتها النفطية ، ومن اجل مواجهة التحدي السوفيتي الجديد اعلنت الولايات المتحدة الامريكية في(السابع من ايار ١٩٨٧) موافقتها على طلب الكويت برفع علم الولايات المتحدة الامريكية على ناقلاتها النفطية واصبحت تعد الكويت حليفا اساسيا لها في منطقة الخليج العربي[٣٦].

لقد شعرت الكويت بالاطمئنان على ناقلاتها النفطية وقللت من المخاطر المحتملة بالنسبة لموضوع رفع علم الولايات المتحدة الامريكية على ناقلاتها ، واصدر مجلس الامن الدولي في (العشرين من تموز ١٩٨٧) قراره المرقم (١٥٩٨)الذي دعا فيه العراق وايران الى وقف القتال والانسحاب الى الحدود الطبيعية لهما ، وايدته الولايات المتحدة الامريكية ووافق عليه العراق ، بيد ان الجانب الايراني رفض ذلك القرار، واصطدمت في (ايلول ١٩٨٧) ناقلة نفط كويتية بلغم

بحري ايراني فأصيبت ناقلة اخرى امريكية ، واعلنت ادارة ريغان انها سترد على الهجوم لان الناقلة تحمل علم امريكي ، فقامت بقصف منصة نفط ايرانية جنوب الخليج العربي ، وكرد فعل بإصدار تهديد للولايات المتحدة الامريكية فقامت بقصف شمال الكويت وتدمر مكاتب شركة الطيران الامريكية في الكويت ومنيت ايران بخسائر كبيرة حتى تم انتهاء الحرب العراقية الايرانية[٣٧].

الخاتمة

ان العلاقات العراقية–الكويتية في الستينيات لم تنتهِ تمامًا، لكنها شهدت أزمة حادة عام ١٩٦١ بسبب رفض العراق لاستقلال الكويت، تطورت إلى تهديد بالغزو وقطيعة دبلوماسية لاحقًا، تحسنت العلاقات جزئيًا بعد تغيير النظام في العراق واعترافه بالكويت ،بعد سقوط نظام عبد الكريم قاسم في (الثامن من شباط ١٩٦٣)، جاء نظام جديد بطبيعة علاقات جديدة ،ثم تبعته حكومات قومية أقل تشددًا في هذا الملف ،كان النظام الجديد يسعى لتحسين العلاقات مع الدول العربية ،ومن ضمنها الكويت ،ففي (السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٣) ،وقع العراق والكويت محضر اتفاق يعترف فيه العراق رسميًا باستقلال الكويت ضمن حدودها المعترف بها دوليًا ،وكان ذلك الاتفاق بعد وساطة عربية ودولية، ووقعه عن الجانب العراقي وزير الخارجية آنذاك ،لم يكن الاتفاق ترسيمًا نهائيًا للحدود، بل اتفاقًا مبدئيًا على احترام الحدود الحالية والتفاوض لاحقًا على الترسيم الفني ،أدى هذا الاعتراف إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ،على الرغم لم تُحسم قضية ترسيم الحدود رسميًا إلا لاحقًا، وظلت ملفًا شائكًا استُخدم سياسيًا في فترات لاحقة ،ويظهر من خلال ما تقدم ان العلاقات بين البلدين كانت تخضع لسياسات الدول الكبرى وان ما تصرح به من قرارات هو ما ينسجم مع مصالحها في تلك الآونة ولا وجود للمصالح العامة التي تخص البلدين المتجاورين وذلك ما يلاحظ على سياساتها ليس في العراق والكويت محط البحث ،وانما هو واقع تعاملت به الدول الكبرى بهيمنتها وسطوتها التي كانت مسيطرة على الساحة الدولية ،ومن هذا المنطلق نجد ان العلاقات بين العراق والكويت كانت قائمة على حلول مؤقتة ولاتوجد هناك اتفاقيات واضحة المعالم ونهائية بل كانت اغلب الاتفاقات هي حلول غير قطعية ،لذلك نجد ان قضية الحدود بين البلدين هي مثار جدل بين الحين والاخر وقد تشكل في بعض الاحيان خطراً في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي ،وقد يصل الى قطع العلاقات على جميع الاصعدة .

الهوامش

(١) احمد عبد الجبار احمد فريح الدليمي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الكويت ١٩٨١-١٩٩٣، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الانبار ، ٢٠١٩،ص٩.

(٢) سفيان محمد صالح الجنابي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الكويت ١٩٦١-١٩٨١، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الانبار ، ٢٠١٧، ص٤٣.

(٣) نقلا عن : مارثا دوكاس ، ازمة الكويت (العلاقات الكويتية –العراقية) ١٩٦١-١٩٦٣، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٣،ص٢٥.

(٤) سفيان محمد صالح الجنابي ، المصدر السابق ، ص٤٤.

(٥) فالح فهد الدوسري ، الازمة الكويتية –العراقية ١٩٢٢-١٩٦١، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت،٢٠١٣،ص١٧٤.

(٦) سفيان محمد صالح الجنابي ، المصدر السابق ، ص٤٥.

(٧) احمد عبد الجبار احمد فريح الدليمي ، المصدر السابق ، ص١٥.

(٨) نقلا عن : سفيان محمد صالح الجنابي ، المصدر السابق ، ص٤٧.

(٩) فالح فهد الدوسري ، المصدر السابق ، ص١٣٨.

(١٠) جعفر عبد الدائم بينان ، موقف الولايات المتحدة الامريكية من حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم ، مجلة ابحاث البصرة ، العدد ٣، مج ٣٩، البصرة ، ٢٠١٤، ص١٦٦.

(١١) احمد عبد الجبار فريح الدليمي ، المصدر السابق،ص١٣.

(١٢) سفيان محمد صالح الجنابي ، المصدر السابق ، ص٥١.

(١٣) سنان صادق حسين الزيدي وطارق مجيد تقي العقيلي ، تاريخ العلاقات الامريكية –الكويتية ١٩٦٩-١٩٩٠، امل للطباعة ، دمشق، ٢٠١٣، ص٢١.

(١٤) سفيان محمد صالح الجنابي ، المصدر السابق ، ص٥١.

(١٥)احمد عبد الجبار فريح الدليمي ، المصدر السابق،ص١٣.

(١٦) سفيان محمد صالح الجنابي ، المصدر السابق ، ص٥٣.

(١٧) فيصل عبد الجبار عبد ، السياسة العراقية المعاصرة اتجاه الكويت ١٩٥٨-١٩٦٨، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية، ١٩٩٤، ص١٣٩.

(١٨) سفيان محمد صالح الجنابي ، المصدر السابق ، ص٥٤.

(١٩) اسماء عزري ، النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي النزاع العراقي الكويتي (١٩٧٩-١٩٩١)انموذجا ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر ، ٢٠١٧-٢٠١٨،ص٣٦.

(٢٠) سلمى عدنان محمد ، موقف الدول العربية من الحرب العراقية–الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، مجلة آداب ذي قار ، العدد ٣، مج١، ص٢١٦-٢١٧.

(٢١) سفيان محمد صالح الجنابي ، المصدر السابق ، ص٥٥.

[٢٢] جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي (دراسة لتاريخ المعاصر)١٩٤٥-١٩٧١، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤، ص٣٣٠.

[٢٣] زهراء قاسم محمد ، الموقف العربي والاقليمي من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٥،ص١١٢.

[٢٤] سفيان محمد صالح الجنابي ، المصدر السابق ، ص٨٧.

[٢٥]جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٣٥٠.

[٢٦] سفيان محمد صالح الجنابي ، المصدر السابق ، ص٩١.

[٢٧] جواد كاظم حطاب ، مبدأ نيكسون واثره في منطقة الخليج العربي ١٩٦٩-١٩٧٩، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة، ٢٠٠٧.

[٢٨] رافد عبد الرضا عيلان ، الكويت وقضايا الخليج والجزيرة العربية (١٩٥٠-١٩٧١) اطروحة دكتوراه، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩، ص١٧٤-١٧٦.

[٢٩] نقلا عن : رافد عبد الرضا عيلان ، المصدر السابق ، ص١٧٨.

[٣٠] سفيان محمد صالح الجنابي ، المصدر السابق، ص٩٦-٩٧.

[٣١] احمد عبد الجبار احمد فريح الدليمي ، المصدر السابق ، ص١١٤.

[٣٢] المصدر نفسه ، ص١١٥.

[٣٣] احمد الباز ، الثورة والحرب بتشكيل العلاقات الايرانية الخليجية ، العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨، ص١٨١.

[٣٤] احمد عبد الجبار احمد فريح الدليمي ، المصدر السابق، ص١١٩.

[٣٥] المصدر نفسه، ص١٢٠.

[٣٦] مجيد خدوري ، حرب الخليج : جذور ومضامين الصراع العراقي-الايراني ، ترجمة : وليد خالد احمد ، دار المرتضى، بغداد ، ط٢ ، ٢٠٠٨، ص٣٥.

[٣٧] احمد عبد الجبار احمد فريح الدليمي ، المصدر السابق ، ص١٢٩-١٣٠.

المصادر :

١-احمد الباز ، الثورة والحرب بتشكيل العلاقات الايرانية الخليجية ، العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨.

٢-احمد عبد الجبار احمد فريح الدليمي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الكويت ١٩٨١-١٩٩٣، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الانبار ، ٢٠١٩.

٣-اسماء عزري ، النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي النزاع العراقي الكويتي (١٩٧٩-١٩٩١)انموذجا ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر ، ٢٠١٧-٢٠١٨.

٤-جعفر عبد الدائم بينان ، موقف الولايات المتحدة الامريكية من حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم ، مجلة ابحاث البصرة ، العدد ٣، مج ٣٩، البصرة ، ٢٠١٤.

٥-جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي (دراسة لتاريخ المعاصر)١٩٤٥-١٩٧١، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤.

٦-جواد كاظم حطاب ، مبدأ نيكسون واثره في منطقة الخليج العربي ١٩٦٩-١٩٧٩، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة، ٢٠٠٧.

٧-رافد عبد الرضا عيلان ، الكويت وقضايا الخليج والجزيرة العربية (١٩٥٠-١٩٧١) اطروحة دكتوراه، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩.

٨-زهراء قاسم محمد ، الموقف العربي والاقليمي من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٥.

٩-سفيان محمد صالح الجنابي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الكويت ١٩٦١-١٩٨١، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الانبار ، ٢٠١٧.

١٠-سلمى عدنان محمد ، موقف الدول العربية من الحرب العراقية-الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، مجلة آداب ذي قار ، العدد ٣، مج١.

١١-سنان صادق حسين الزيدي وطارق مجيد تقي العقيلي ، تاريخ العلاقات الامريكية -الكويتية ١٩٦٩-١٩٩٠، امل للطباعة ، دمشق، ٢٠١٣.

١٢-فالح فهد الدوسري ، الازمة الكويتية -العراقية ١٩٢٢-١٩٦١، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت،٢٠١٣.

١٣-فيصل عبد الجبار عبد ، السياسة العراقية المعاصرة اتجاه الكويت ١٩٥٨-١٩٦٨، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية، ١٩٩٤.

١٤-مارثا دوكاس ، ازمة الكويت (العلاقات الكويتية -العراقية) ١٩٦١-١٩٦٣، دار النهار ، بيروت . ١٩٧٣.

١٥-مجيد خدوري ، حرب الخليج : جذور ومضامين الصراع العراقي-الايراني ، ترجمة : وليد خالد احمد ، دار المرتضى، بغداد ، ط٢ ، ٢٠٠٨.

Sources

1-Ahmed Al-Baz, Revolution and War in the Formation of Iranian-Gulf Relations, Al-Arabi Publishing and Distribution, 2018.

2-Ahmed Abdul-Jabbar Ahmed Farih Al-Dulaimi, US Policy Towards Kuwait 1981-1993, Master's Thesis, College of Arts, University of Anbar, 2019.

3-Asmaa Azri, Border Disputes in the Arabian Gulf Region: The Iraq-Kuwait Conflict (1979-1991) as a Model, Master's Thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Mohamed Boudiaf, Algeria, 2017-2018.

4-Jaafar Abdul Daim Binan, The United States' Position on the Government of Leader Abdul Karim Qasim, Basra Research Journal, Issue 3, Vol. 39, Basra, 2014.

5-Jamal Zakaria Qasim, The Arabian Gulf (A Study of Contemporary History) 1945-1971, Institute of Arab Research and Studies, Cairo, 1974.

6-Jawad Kazim Hattab, The Nixon Doctrine and Its Impact on the Arabian Gulf Region 1969-1979, PhD Thesis, College of Arts, University of Basra, 2007.

7-Rafid Abdul-Ridha Aylan, Kuwait and the Issues of the Gulf and the Arabian Peninsula (1950-1971), PhD thesis, College of Education, University of Basra, 2009.

8-Zahraa Qasim Muhammad, The Arab and Regional Position on the British Decision to Withdraw from the Arabian Gulf 1968-1971, Master's thesis, College of Education, Tikrit University, 2005.
9-Sufyan Muhammad Salih al-Janabi, US Policy Towards Kuwait 1961-1981, PhD Thesis, College of Arts, University of Anbar, 2017.
10-Salma Adnan Muhammad, The Position of Arab Countries on the Iran-Iraq War 1980-1988, Dhi Qar Literature Journal, Issue 3, Vol. 1.
11-Sinan Sadiq Hussein Al-Zaidi and Tariq Majeed Taqi Al-Aqili, History of US-Kuwaiti Relations 1969-1990, Amal Printing House, Damascus, 2013.
12-Faleh Fahd Al-Dosari, The Kuwaiti-Iraqi Crisis 1922-1961, Center for Research and Studies on Kuwait, Kuwait, 2013.
13-Faisal Abdul Jabbar Abdul, Contemporary Iraqi Policy Towards Kuwait 1958-1968, MA Thesis, College of Education, Al-Mustansiriya University, 1994.
14-Martha Ducasse, The Kuwait Crisis (Kuwaiti-Iraqi Relations) 1961-1963, Dar Al-Nahar, Beirut, 1973.
15-Majid Khadduri, The Gulf War: Roots and Implications of the Iraqi-Iranian Conflict, translated by Walid Khaled Ahmed, Dar Al-Murtada, Baghdad, 2nd ed , 2008.